

أحرج مستشارة ترامب.. منشار بن سلمان يثير الرعب في شوارع أميركا



التغيير

أثار منشار محمد بن سلمان، الذي أقدم من خلاله على قتل وتقطيع جثة الصحفي المعارض جمال خاشقجي، الذعر والرعب في شوارع الولايات المتحدة الأميركية.

وهاجم رجلا، على غرار عقلية بن سلمان، بالمنشار الكهربائي، المواطنين في شوارع ولاية تكساس، التي تشهد احتجاجات واسعة عقب مقتل الشرطة الأميركية للمواطن الأسود جورج فلويد في 25 مايو/ أيار المنصرم.

وأحدث المنشار خوفا ورعبا واسعا بين صفوف المواطنين الذين هربوا من صوت المنشار قبل "حدوث الجريمة".

وبينما هو ممسك لمنشاره، صرخ بصوته بكلمات عنصرية: "لا تسمحوا لأولئك الزنوج الملعين بخداعكم.

أولئك الرعايا الملاعين وهراء الأنتيفا“.

وقال للمواطنين البيض: “ارحلوا! عودوا إلى منازلكم .. لا تسمحوا لأولئك الحمقى بالكذب عليكم“.

وأوقع فيديو تداول نشطاء لهجوم الرجل بالمنشار، مرسيدس شلاب مساعدة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ“الورطة“ بعدما قامت بإعادة نشره على حسابها، الأمر الذي زاد من حالة الرعب والغضب وإثارة المشاعر.

“جريمة المنشار قد تمر مرور الكرام في مملكة آل سعود، وبل تجد من يبررها ويدافع عن منشار سموه ويبارك له ما قام به من تقطيع، حيث قطع بن سلمان بالمنشار الصحفي خاشقجي، وخرج جميع من نفذ وخطط ببراءة“.

لكن في أمريكا، اعتذرت مرسيدس شلاب، عن ترويجها لمقطع الفيديو المُفعم بالعنصرية على “تويتر“، والذي أظهر هجوم الرجل بالمنشار الكهربائيِّ متظاهرين غاضبين من مقتل جورج فلويد.

وقالت شلاب إنني “أعتذر بشدة“ عن إعادة بث الفيديو، وأضافت في رسالة عبر البريد الإلكتروني لوكالة رويترز: “أعدت بث المقطع المصور دون مشاهدته كله. حذفت هذه التغريدة. لم أكن أتعمد ترويج استخدام هذه الكلمة عن قصد“.

وجاء حذف التغريدة بعد انتقادات واسعة تعرضت لها شلاب على موقع “تويتر“، لا سيما أنها أعادت نشرها في وقت تعيش فيه ولايات أمريكية حالة احتقان واسع وغضب من مقتل فلويد نتيجة ضغط رجل شرطة بركبته على رقبته لمدة تسع دقائق تقريبا أثناء اعتقاله.

وتتركز الاحتجاجات على المطالبة بإيقاف العنصرية الموجهة ضد الأمريكيين أصحاب البشرة السوداء، وكذلك إيقاف طرق الاعتقال التعسفية التي يتعرضون لها من قبل الشرطة.

وأثبتت مصادر استخباراتية غربية، قتل محمد بن سلمان، الصحفي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في أكتوبر/ تشرين أول 2018م.

وأطلع موقع التغيير على المصادر التي تناقلتها صحف غربية عن ثمانية جهات استخباراتية تثبت أن ولي

عهد آل سعود هو القاتل الحقيقي للصحفي السعودي.

وذكرت المصادر أن اللواء أحمد عسيري مستشار بن سلمان تلقى التعليمات من المستشار السابق في الديوان الملكي سعود القحطاني بتجميع فريق اغتيال خاشقجي.

وقالت إن بن سلمان أرسل ما لا يقل عن 11 رسالة إلى القحطاني قبل وبعد وأثناء الجريمة.

وأضافت أن القحطاني تابع جريمة الاغتيال عبر برنامج "سكايب" ووجه شتائم للراحل.

ونوهت إلى أن القحطاني أدار فرفة النمر - المسؤول عن تنفيذ عدة جرائم وقتل خاشقجي- لافتة إلى أنه كان لديه علم بالعملية منذ 2017 .

وتعتقد السلطات الأميركية أن القحطاني هو من أشرف علي قتل خاشقجي، بحسب المصادر، فيما تثبت وكالة المخابرات المركزية الأميركية CIA، أن القاتل والمسؤول عن جريمة الاغتيال هو محمد بن سلمان.

وكشفت المصادر الاستخباراتية النقيب عن مكالمات هاتفية طلب فيها بن سلمان من القحطاني باتخاذ ترتيبات خارج المملكة اذا لم تنجح محاولات استدراج خاشقجي.

وكانت صحيفة "ميدل إيست آي" ذكرت في تقرير آب/ أغسطس الماضي، أن هناك توجه من محمد بن سلمان لإغلاق ملف قضية خاشقجي، عبر عفو أولياء الدم عن قتلته.

وكشفت صحيفة "واشنطن بوست" في نيسان/ أبريل 2019م، النقيب عن منح آل سعود أبناء خاشقجي منازل تقدر قيمتها بملايين الدولارات ودفعات شهرية لا تقل عن عشرة آلاف دولار، إلا أن صلاح نفى أن تكون تلك المنح لإسكاتهم عن المطالبة بحق والدهم.

وقال مسؤولين إن ذلك يأتي في إطار جهود النظام الحاكم للتوصل إلى ترتيب طويل المدى مع عائلة القتل، بهدف ضمني هو ضمان استمرار أعضاء عائلة القتل في إظهار ضبط النفس في بياناتهم العلنية حول مقتل.

وشهدت القنصلية مملكة آل سعود في إسطنبول، ب 2 تشرين أول/ أكتوبر 2018، واحدة من أبشع الجرائم

باستدراج مسؤولين لخاصقجي، وخنقه، وقتله قبل تقطيع جثته وإخفائها، وسط اتهامات مباشرة ل بن سلمان بالمسؤولية عمّا حدث.

وتوصلت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (السي آي إيه) بدرجة ثقة "متوسطة إلى مرتفعة" إلى أن بن سلمان أعطى أوامر بقتل خاصقجي، لكن الرئيس دونالد ترامب رفض قبول ما توصلت إليه الوكالة بشأن حليفه المقرب بن سلمان، قائلا: "ربما فعل، ربما لم يفعل".

وأصدر القضاء التركي في 5 ديسمبر / كانون الأول الماضي، مذكرة توقيف بحق النائب السابق لرئيس الاستخبارات أحمد عسيري، والمستشار سعود القحطاني؛ للاشتباه بضلوعهما في الجريمة.

وفي 3 يناير / كانون الثاني الماضي، أعلنت النيابة العامة مملكة آل سعود عقد أولى جلسات محاكمة مدانين في القضية، ولا يعرف تفاصيل أكثر عن الجلسات المرتبطة بالقضية، وهو ما دعا الأمم المتحدة إلى اعتبار المحاكمة "غير كافية"، وجددت مطالبتها بإجراء تحقيق "شفاف وشامل".

ولاحقا حكمت بالإعدام على خمسة متهمين من الاستخبارات مملكة آل سعود لقيامهم بقتل وتقطيع جثة خاصقجي داخل القنصلية مملكة آل سعود.